EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

التقرير الإحصائي الربع سنوي

الربع الثاني
2021

برنامج الرصد والتوثيق

إعداد وتحرير

برنامجي الرصد والتوثيق والبحوث والدراسات

إخراج فني

الوحدة الإعلامية

قائمة المحتويات

المقدمة

المنهجية

القسم الأول: العرض البياني والإحصائي للانتهاكات خلال الربع الثاني من عام 2021

القسم الثاني: مستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الثاني من عام 2021

القسم الثالث: أبرز الأحداث الهامة خلال الربع الثاني من عام 2021

المقدمة

تفرض مجابهة أزمة انتشار فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19" على الجهات التنفيذية ضرورة فتح المساحات أمام الصحافة ووسائل الإعلام لكي تستطيع نقل الأخبار والبيانات المستجدة بكل مهنية وحيادية إلى الجمهور، باعتبارها أحد الأركان التي يجب أن تستند عليها الحكومة لتجاوز الأزمة، ولكن تستمر الحكومة المصرية في عدم إدراك هذه الرؤية، وتصر على تطبيق الممارسات التي من شأنها المساس بحرية العمل الصحفي، وتؤثر بالسلب على الصحف ووسائل الإعلام، وتمثل تضييقًا على عملها.

نتيجًة لهذه الممارسات؛ لا يزال الصحفيون ووسائل الإعلام يعانون من الترصد المستمر بهم من قبل الجهات التنفيذية والتنظيمية على حد سواء، وهو ما كشفته البيانات الناتجة عن التقرير الاحصائي ربع السنوي الثاني 2021 عن شهور (أبريل - يونيو 2021).

كشف التقرير تعرض الصحفيون/ات والإعلاميون/ات إلى انتهاكات عديدة ومتنوعة، بداية من تصدر حالات المنع من التغطية انتهاكات الربع الثاني من 2021 بنسبة 53.3 % من إجمالي الحالات البالغ عددها 30 حالة انتهاك، بواقع 16 حالة انتهاك، وتلاه في المرتبة الثانية الفصل التعسفي بنسبة 13.3% برصيد أربع حالات انتهاك، كما شهدت الانتهاكات المرصودة تنوعًا جغرافياً غير معتاد، إذ تم رصد الانتهاكات في خمس محافظات مختلفة، من بينهم محافظة شمال سيناء التي يُمنع فيها التغطية الصحفية والإعلامية منذ ما يقرب من 5 سنوات.

وفي سياق آخر؛ وبجانب هذه الانتهاكات، شهدت الثلاث شهور الثانية من عام 2021 عددًا من الأحداث الهامة أبرزها؛ الانتهاء من انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين، التي أبقت نتائجها على نقيب الصحفيين، ضياء رشوان، إضافة إلى أربعة أعضاء من المجلس السابق، وخسر كل من جمال عبد الرحيم، وكيل أول النقابة، وعمرو بدر، رئيس لجنة الحريات، مقاعدهم.

كما شهدت هذه الشهور إغلاق موقعين صحفيين هما (مصر العربية - أوبرا نيوز هوب) بسبب الظروف المجحفة التي لا تساعد على استمرار العمل الصحفي بحرية في مصر، وبجانب ذلك استحوذت النقاشات المتعلقة بـ"بدل الصحفيين" صدارة الموضوعات التي شغلت الجماعة الصحفية على مدار الأشهر الثلاثة الماضية من عام 2021، لعدة أسباب منها إعلان الحكومة المصرية أواخر شهر مارس 2021 زيادة البدل بنسبة 20%، وما تبع ذلك من جدل حول إمكانية فرض ضريبة عليه، وسط بروز أزمات تنظيمية متعلقة بصرف البدل للصحفيين بمجلة الإذاعة والتليفزيون، بالتوازي مع صدور حكم قضائي يؤكد أنه حق لصيق لمهنة الصحافة وليس منحة من جهة الإدارة.

وفي هذا الإطار؛ يُصدر المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقريره الإحصائي الربع سنوي الثاني (أبريل - يونيو) لعام 2021 بهدف تسليط الضوء على الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون في هذا الربع من العام، كما يهدف التقرير إلى رسم صورة عن حالة الحريات الإعلامية عن طريق العرض البياني والإحصائي والتعليق على أهم المستجدات وأبرز الأحداث والقرارات التي أصدرتها الهيئات المعنية بالصحافة والإعلام في مصر.

ويتكون هذا التقرير من ثلاثة أقسام رئيسية، يضم القسم الأول منه العرض البياني للانتهاكات التي استطاعت "المؤسسة" توثيقها خلال الربع الثاني من عام 2021، بينما يتناول القسم الثاني أهم قرارات الهيئات والمؤسسات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، وأخيرًا يعرض القسم الثالث أبرز الأحداث الهامة في ملف الصحافة والإعلام خلال الربع الثاني من عام 2021.

المنهجية

تعتمد منهجية المرصد المصري للصحافة والإعلام في الرصد والتوثيق على مصدرين رئيسيين هما:

1- ما يرد إلى "المرصد" من بلاغات وشكاوى، وتوثيقها عبر التواصل مع الشهود والصحفيين/ات وتجميع الشهادات والأدلة المتوفرة.

2- المصدر الثاني يبدأ بالبحث على الإنترنت وجمع المعلومات، ثم التواصل مع الصحفيين/ات أو ذويهم وتوثيق شهاداتهم وما تعرضوا له، وتوثيق تلك الشهادات من خلال استمارات المرصد، وقد يكون هذا التواصل عبر الهاتف أو عبر لقاء مباشر وجهًا لوجه مع الصحفيين/ات أو ذويهم. وفى حالة تعذر التواصل مع ضحايا الانتهاكات أو ذويهم، يوثق المرصد الحالات من خلال ما ينشر في الصحف والمواقع الإلكترونية الموثوقة، مع محاولة التأكد من مصداقية ما نُشر؛ من خلال الأشخاص ذوي الصلة، كأعضاء مجلس نقابة الصحفيين أو زملاء الحالات في العمل أو من صفحات التواصل الاجتماعي الرسمية للصحفيين/ات.

يلتزم التقرير بالحدود الزمنية والجغرافية المعنية؛ إذ يغطي الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون في الفترة الزمنية من (أبريل - يونيو) لعام 2021 في جميع محافظات جمهورية مصر العربية، وتنوه "المؤسسة" إلى أنه قد يوجد بعض الانتهاكات التي وقعت بحق الصحفيين، ولكن لم تستطع المؤسسة الوصول إليها وتوثيقها على مدار الثلاث شهور الماضية لعدة أسباب أهمها: التعتيم الإعلامي أو التخوفات الشخصية من جانب الضحايا، ومن جانبها تقوم "المؤسسة" بالتنقيح الدوري للبيانات والحالات ومراجعتها جيداً، الأمر الذي يؤدي إلى حذف/ إضافة حالات انتهاكات جديدة.

الأمر الذي يؤدي إلى حذف/ إضافة حالات انتهاكات جديدة.

- **حالة الانتهاك:** يتميز الانتهاك بثلاثة متغيرات رئيسية (المكان، التوقيت، نوع الانتهاك)، سواء كان الانتهاك فردي أو جماعي.

- **الصحفي/ الإعلامي الواقع بحقه الانتهاك:** هو كل شخص تعرّض لانتهاك على خلفية تأدية عمله الصحفي، ويمتلك ما يثبت عمله بعضوية نقابة الصحفيين/الإعلاميين أو تصريح عمل أو تكليف من مؤسسة صحفية/ إعلامية أو أرشيف صحفي/ إعلامي أو شهادة للمؤسسة الصحفية/ الإعلامي عبر منصاتها الإعلامية أو المسؤولين بها.

- **تخصص الصحفي / الإعلامي:** تختلف مهمة الصحفي والإعلامي والتخصص الذي يعمل به، حيث تتدرج التخصصات الآتية تحت بند الصحافة: (محرر- مصور- مراسل - رئيس تحرير- والعاملين بالمؤسسات الصحفية) بينما التخصصات في مجال الإعلام تتمثل في (مذيع- معد - العاملين في مؤسسات الإذاعة - العاملين في القنوات التلفزيونية).

المنع التغطية الصحفية: تشمل جميع وسائل المنع من التغطية، مع مراعاة أن تكون الواقعة محددة الزمان والمكان، مرتبطة بحدث عام مثل المؤتمرات والندوات، بدون التقيد بعدد الصحفيين المتضررين. أما في حالة الوقائع متغيرة الأبعاد المكانية والزمانية مثل المظاهرات والمسيرات، نسجل كل حالة منع من التغطية لكل صحفي على حدة.

الاعتداء اللفظي: توجيه بعض العبارات والألفاظ السلبية والنابية.

التعامل الغير لائق: استخدام أسلوب حوار غير مهذب.

الاعتداء الجسدي: هو أي عمل متعمد يقصد به إيقاع الأذي أو الألم لشخص آخر بأي طريقة من طرق الاتصال الجسدي.

الاحتجاز غير القانوني: القبض على الصحفيين واحتجازهم دون ارتكاب أية جرائم، أو القبض على الصحفيين بدون الحصول على إذن مسبق من النيابة العامة، أو عدم عرض الصحفي على النيابة في المواعيد المحددة في القانون، أو استمرار احتجاز الصحفيين رغم قرارات الإفراج عنهم من النيابة.

الفصل التعسفي: هو أن يقوم صاحب العمل بإرادته المنفردة دون إخطار العامل بالاستغناء عن خدماته أو إخطاره ولكن بدون إبداء أي أسباب، ودون أن يصدر منه خطأً جسيمًا يستدعي فصله طبقًا للمادة 69 من قانون العمل. ولم يصدر ضده حكم نهائي بعقوبة جناية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة، وذلك ما لم تأمر المحكمة بوقف تنفيذ العقوبة، يُعد فصلًا تعسفيًا مما يستوجب معه تعويض العامل عما أصابه من أضرار.

يتناول هذا القسم عرضًا بيانيًا للانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون/ات والإعلاميون/ات خلال هذه الفترة؛ ويتم هذا العرض والتصنيف عبر تسعة متغيرات كالآتي:

1 – توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع الانتهاك:

تنوعت حالات الانتهاك خلال الربع الثاني من عام 2021، حيث رصدت وحدة الرصد والتوثيق عدد 30 حالة انتهاك، تنوعت ما بين المنع من التغطية الذي احتل المرتبة الأولى بين الانتهاكات بنسبة 53.3 % من إجمالي الحالات بواقع 16 حالة انتهاك، وتلاه في المرتبة الثانية الفصل التعسفي بنسبة 13.3% برصيد أربع حالات انتهاك.

وجاء في المرتبة الثالثة كلًا من إيقاف عن العمل، وإيقاف تنفيذ الحكم بكفالة مالية بنسبة 6.7% لكل منهم بواقع حالتين لكل انتهاك منهم. وأخيرًا جاء كلًا من (احتجاز غير قانوني، الاعتداء اللفظي، الاعتداء الجسدي، التعامل غير اللائق، حجب حقوق مادية والتهديد بالقول) في المرتبة الرابعة بنسبة 3.3% لكل منهم بواقع حالة واحدة لكل نوع انتهاك.

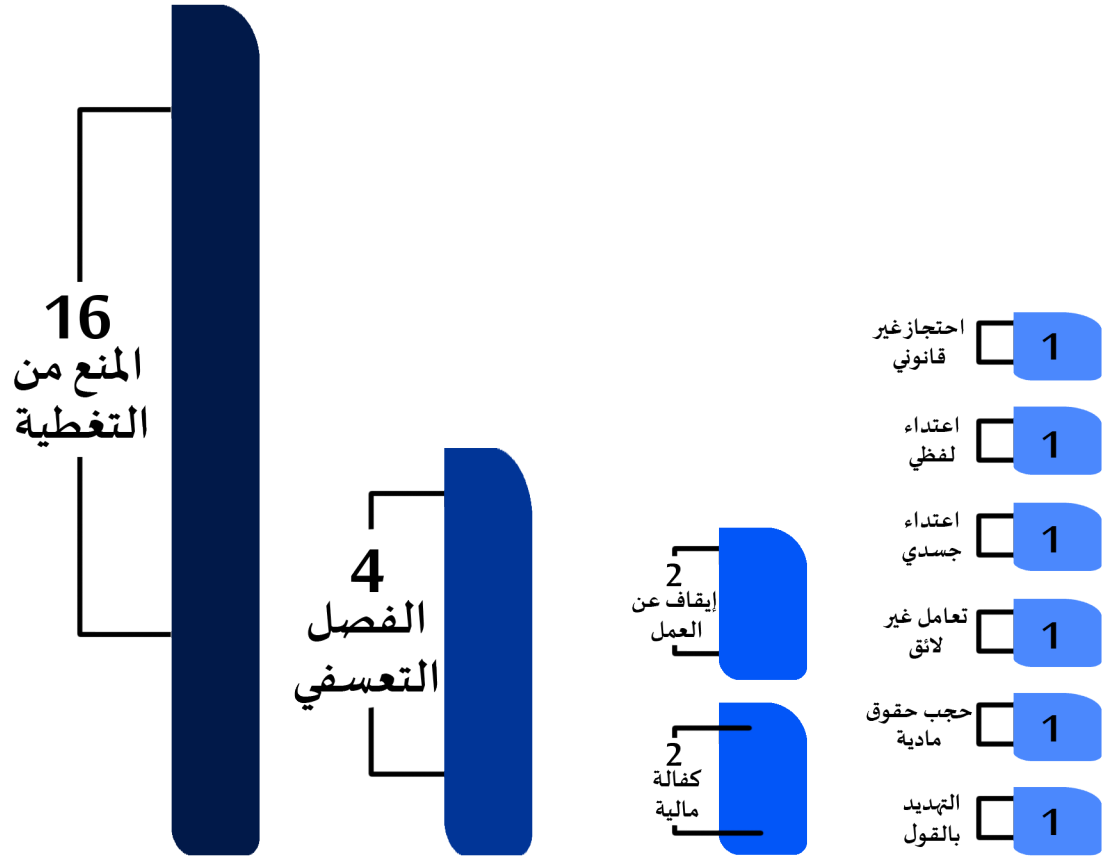

شكل(1) توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع الانتهاك

2- توزيع الانتهاكات وفقًا لوظيفة الضحية (صحفي أم إعلامي):

تركزت معظم الانتهاكات خلال الربع الثاني من عام 2021 في فئة الصحفيين وذلك برصيد 29 حالة انتهاك مثلت نسبة 96.7% من إجمالي الانتهاكات، بينما لم يتعرض الإعلاميون إلى أي انتهاكات خلال الربع الثاني من عام 2021 وذلك وفقًا لمعايير المؤسسة، بجانب توثيق حالة واحدة غير محددة الوظيفة لرصدها وسط انتهاكات جماعية شكلت نسبة 3.3% من إجمالي الانتهاكات.

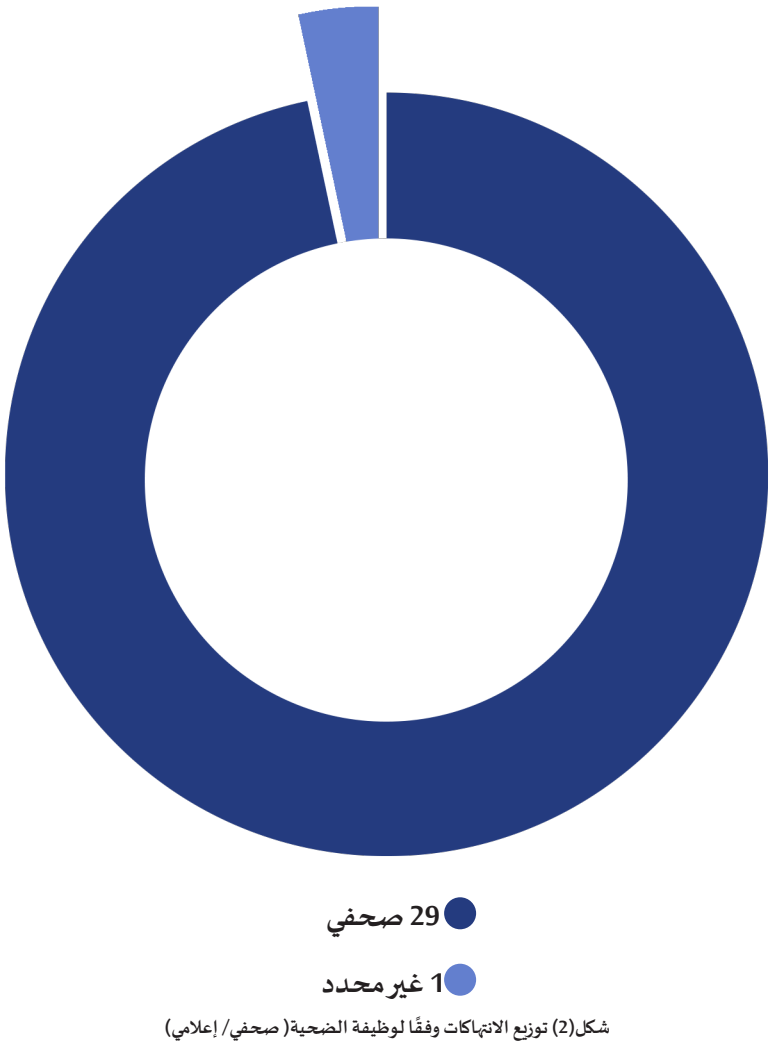

شكل(2) توزيع الانتهاكات وفقًا لوظيفة الضحية(صحفي/ إعلامي)

3-توزيع الانتهاكات وفقًا لتخصص الصحفي/الإعلامي:

تنوعت تخصصات الصحفيين/ات والإعلاميين/ات الذين تعرضوا لانتهاكات خلال الربع الثاني من عام 2021، إذ رصدت المؤسسة عدد 18 حالة انتهاك بحق محررين صحفيين بنسبة 60% من إجمالي الانتهاكات، وتعرض 8 مراسلين لانتهاكات بنسبة 26.7% من إجمالي الانتهاكات، بينما تم رصد حالتين بحق مصورين صحفيين بنسبة 6.7% من إجمالي الانتهاكات.

وأخيرًا تعرض صحفي واحد غير معروف تخصصه لانتهاك خلال هذا الربع بنسبة 3.3%، بجانب حالة واحدة غير محددة التخصص تم رصدها وسط انتهاك جماعي بذات النسبة.

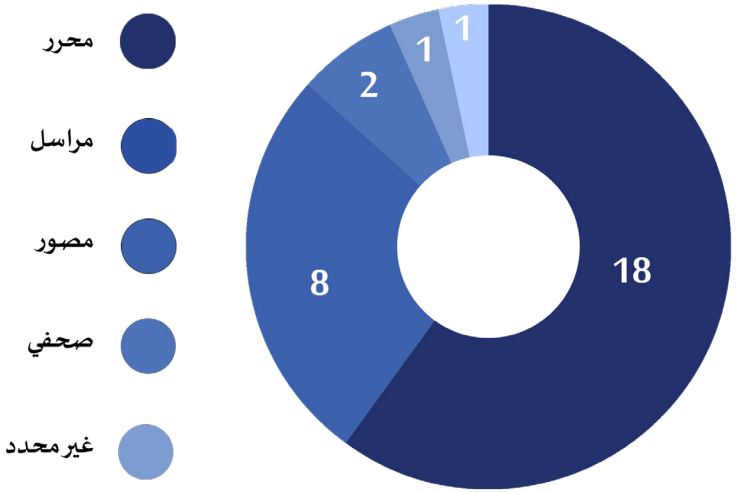

شكل(3) توزيع الانتهاكات وفقًا لتخصص الصحفي/ الإعلامي

4-توزيع الانتهاكات وفقًا لجهة عمل الصحفي/الإعلامي:

سجل "المرصد" وقائع لعدد من الصحفيين والإعلاميين العاملين بقطاعات مختلفة، حيث تم رصد 19 حالة انتهاك بحق العاملين بالصحف الخاصة وهو ما يمثل 63.3% من إجمالي الانتهاكات، كما تم رصد 6 حالات انتهاك بحق العاملين في المواقع الإلكترونية بنسبة 20%.

وأخيراً تم رصد حالة انتهاك واحدة لكل من (العاملين بالقنوات التلفزيونية، الصحف الحزبية، الصحف القومية، منظومة خاصة) وحالة واحدة غير محدد جهة عملها لرصدها وسط انتهاك جماعي وذلك بنسبة 3.3% من إجمالي الانتهاكات لكل منهم.

شكل (4) توزيع الانتهاكات وفقًا لجهة عمل الصحفي/ الإعلامي

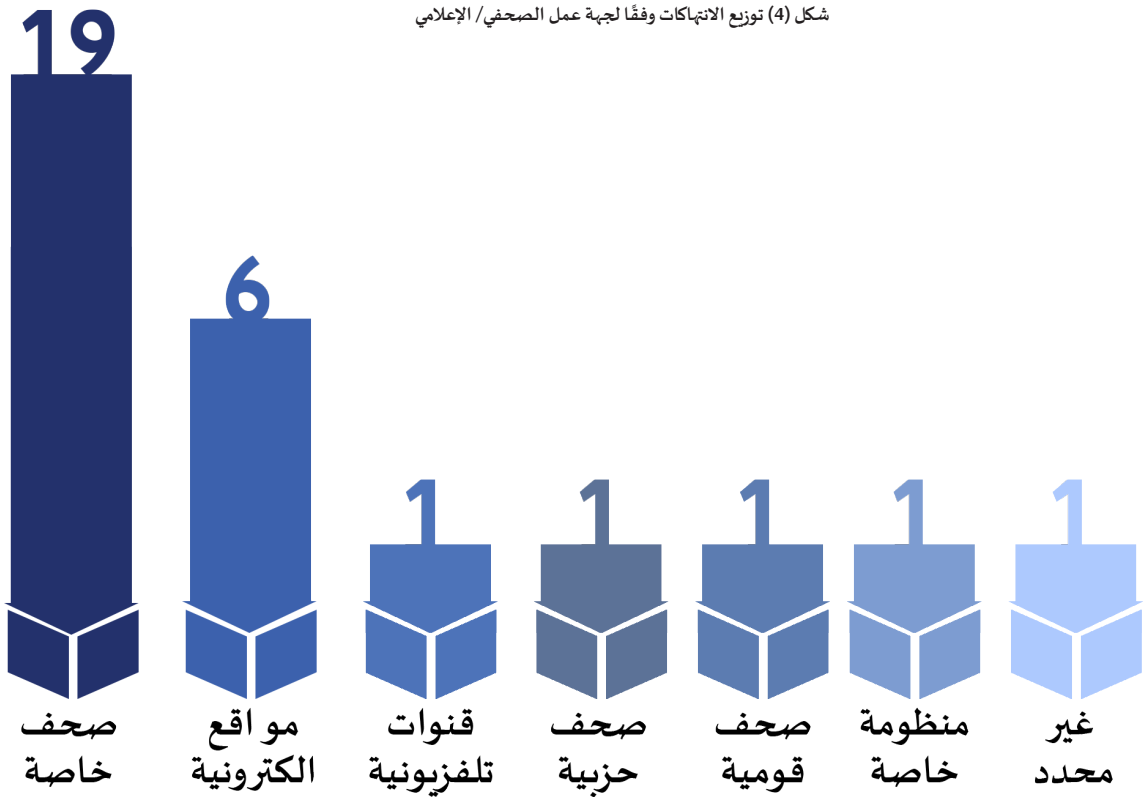

5- توزيع الانتهاكات وفقًا لجهة المعتدي:

كانت الجهات الحكومية أكثر الفئات انتهاكًا للصحفيين خلال الربع الثاني من عام 2021 بواقع مسئوليتهم عن 10 حالات انتهاك، وذلك بنسبة 33.3% من إجمالي الانتهاك، تلاها في المرتبة الثانية (الجهات التنظيمية – وزارة الصحة) بواقع مسئوليتهما عن 7 حالات انتهاك بنسبة 23.3% لكل منهما من إجمالي الانتهاكات.

وجاءت وزارة الداخلية في المرتبة الثالثة بواقع مسئوليتها عن ثلاث حالات انتهاك بنسبة 10% من إجمالي الانتهاكات، تلاها في المرتبة الرابعة الجهات القضائية بواقع تورطها في حالتي انتهاك بنسبة 6.7%، وأخيرًا جاءت المواقع الالكترونية بواقع مسئوليتها عن حالة انتهاك واحدة وذلك بنسبة 3.3% من إجمالي الانتهاكات.

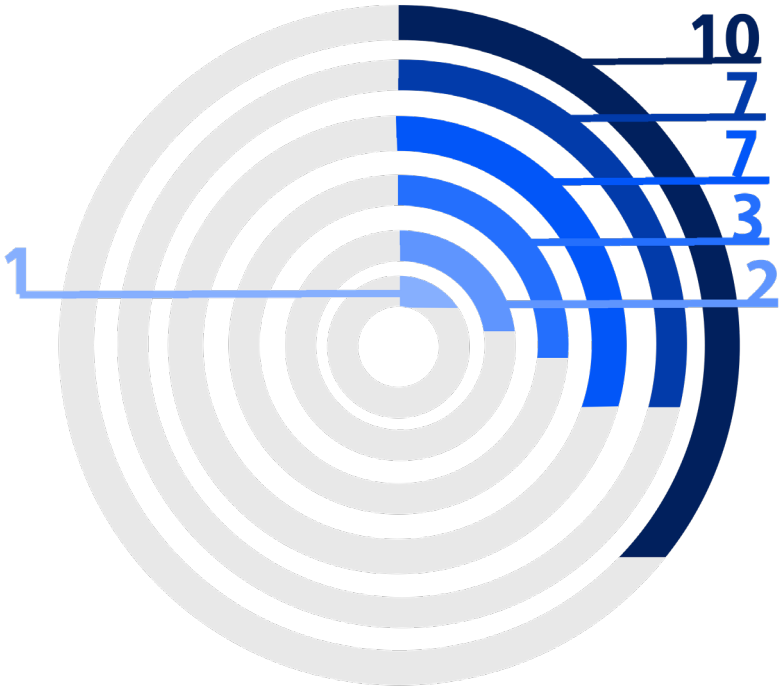

شكل (5) توزيع الانتهاكات وفقًا لجهة المعتدي

6- توزيع الانتهاكات وفقًا للنوع الاجتماعي للصحفي/الإعلامي:

تعرض الذكور إلى 20 حالة انتهاك تم توثيقها خلال الربع الثاني من عام 2021، وهو ما يمثل نسبة 66.7% من إجمالي الانتهاكات، في مقابل تعرض الإناث إلى تسع حالات انتهاك بنسبة 30% من إجمالي الانتهاكات، إضافة إلى توثيق حالة واحدة فقط غير محددة النوع لرصدها وسط انتهاك جماعي تمثل بنسبة 3.3% من إجمالي الانتهاكات.

شكل(6) توزيع الانتهاكات وفقًا للنوع الاجتماعي للصحفي/ الإعلامي

7- توزيع الانتهاكات وفقًا للنطاق الجغرافي:

على الصعيد الجغرافي؛ تركزت أكثر حالات الانتهاك الموثقة خلال الربع الثاني من 2021 في محافظة الدقهلية بواقع 10 حالات انتهاك، وذلك بنسبة 33.3% من إجمالي الانتهاكات، تلتها محافظة الجيزة بسبع حالات انتهاك بنسبة 23.3% من إجمالي الانتهاكات.

وفي المرتبة الثالثة، جاءت محافظة القاهرة برصيد ست حالات انتهاك بنسبة 20% من إجمالي الانتهاكات، وحلت في المرتبة الرابعة محافظة قنا بأربع حالات انتهاك يمثلوا بنسبة 13.3% من إجمالي الانتهاكات. فيما جاءت محافظة سيناء في المرتبة الخامسة والأخيرة بواقع ثلاث حالات انتهاك بنسبة 10% من إجمالي الانتهاكات.

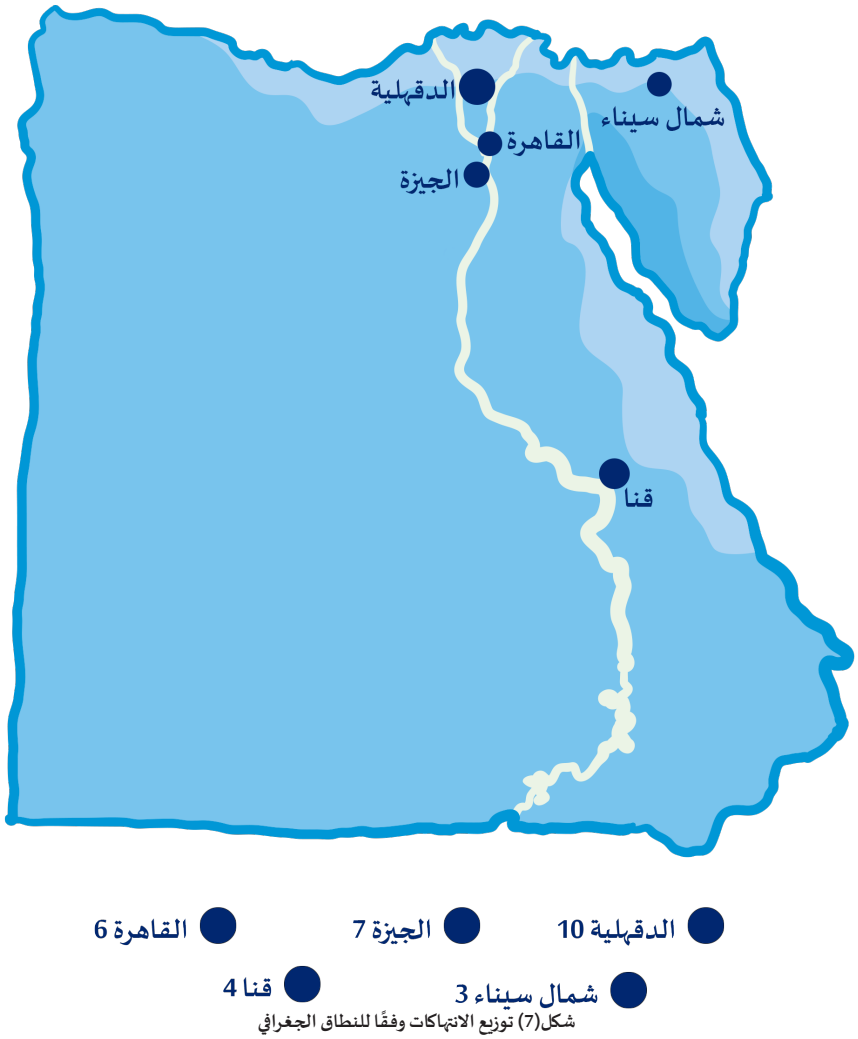

شكل(7) توزيع الانتهاكات وفقًا للنطاق الجغرافي

8- توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع التوثيق:

وثقت وحدة الرصد بالمؤسسة خلال الربع الثاني من عام 2021، 30 حالة انتهاك؛ منهم 24 حالة انتهاك توثيقًا مباشرًا وذلك بنسبة 80%، بينما تم توثيق 6 حالات انتهاك توثيقًا غير مباشر بنسبة 20% من إجمالي الانتهاكات الموثقة.

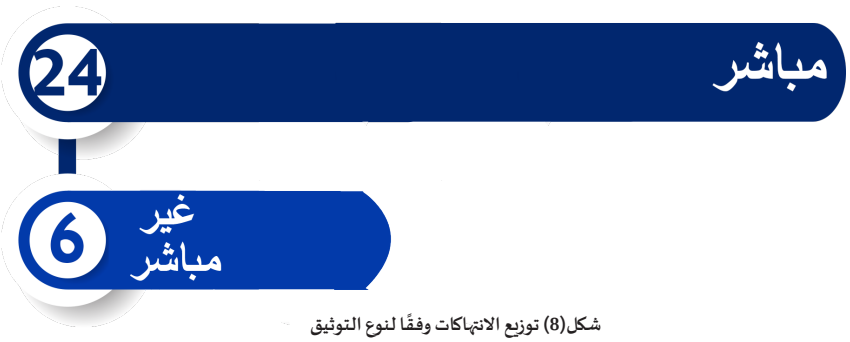

شكل(8) توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع التوثيق

المقارنة بين الثلاث شهور من الربع الثاني من عام 2021.

طبقاً للشكل الموجود أدناه؛ وبالمقارنة بين شهور الربع السنوي الثاني من 2021 (أبريل – مايو – يونيو)، نجد أن غالبية حالات الانتهاك تركزت في شهر مايو 2021 برصيد 17 حالة انتهاك وقعت به، كان 10 حالات منهم متعلقة بمنع الصحفيين من تغطية أخبار محافظة الدقهلية، حيث تم منع أكثر من 10 صحفيين من تغطية أخبار المحافظة، إضافة إلى إيقاف اثنين صحفيين عن العمل في البوابة نيوز، ووقوع حالتي اعتداء لفظي وجسدي على الصحفيين أثناء تغطيتهم لحالات نقل المصابين من فلسطين إلى مستشفى العريش بشمال سيناء.

ويعد انتهاك المنع من التغطية أكثر الانتهاكات التي تحتل صدارة الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون على مدار الشهور السابقة، وكذلك على مدار أعوام 2018 و 2019 و 2020، وهو ما يوحي بضرورة تدخل الجهات المعنية لحل أزمات التغطية الصحفية المتكررة، على أن يكون تغطية الأحداث حق لكل من يحمل كارنيه عضوية نقابة الصحفيين أو يحمل تصريحًا من مؤسسة صحفية، بالتوازي مع عقد دورات تثقيفية لأعضاء الجهات التنفيذية لحثهم وتوعيتهم بأهمية العمل الصحفي، وضرورة التعامل مع الصحفيين باحترافية ومهنية.

وخلال شهر يونيو 2021؛ تم رصد خمس حالات انتهاك إجمالًا، من بينهم ثلاث حالات فصل تعسفي بحق ثلاث صحفيين، وقد أضحت هذه الحوادث متكررة واعتيادية خلال الشهور الأخيرة، وأصبحت أيضاً أكثر خطورة بسبب انعكاسها بالسلب على الظروف الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين خصوصاً في ظل الأزمات المتعلقة بانتشار فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19".

المقارنة بين الثلاث شهور من الربع الثاني من عام 2021.

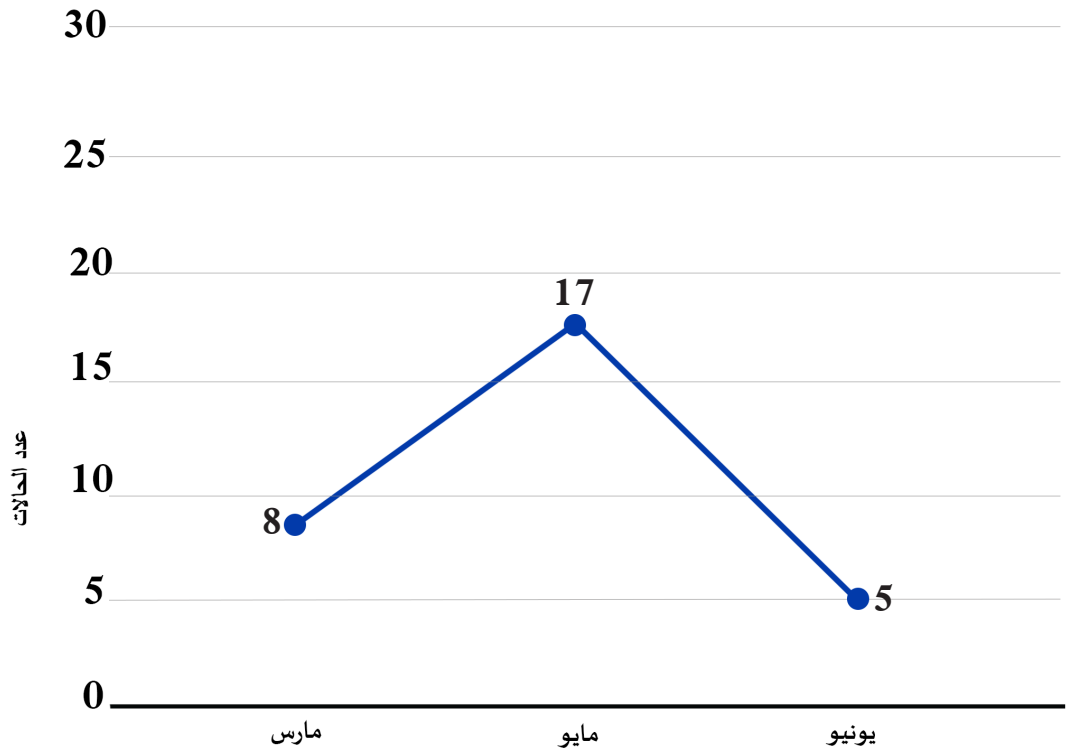

القسم الثاني: مستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الثاني من 2021

يتناول هذا القسم من التقرير أبرز القرارات والتوصيات التي أصدرتها الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، وكذلك أهم المستجدات التي طرأت على هذه الجهات، ويجب أن نضع في الاعتبار أن بعض هذه المستجدات جاءت معوقًا ومؤثرًا بالسلب على حرية العمل الصحفي والإعلامي، بينما جاء بعضها الآخر منظمًا للحقوق والواجبات طبقًا لمبادئ الدستور ومواد القانون المصري.

وكانت أبرز القرارات صادرة عن: المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام، نقابة الصحفيين، نقابة الإعلاميين، وبعض الجهات الأخرى.

* **أولًا: المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام**

نتناول في هذا الجزء من التقرير أبرز القرارات والتوصيات والمستجدات التي صدرت عن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام خلال الربع الثاني من عام 2021.

وفيما يلي نقدم عرضًا لأهم القرارات والمستجدات والبيانات التنظيمية والعقابية:

• **بتاريخ 11 أبريل 2021:** أعلن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الانتهاء من توفيق أوضاع الصحف القومية لأول مرة وفقًا لقانون تنظيم الصحافة والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام رقم 180 لسنة 2018، وأقام احتفالية بمناسبة توفيق أوضاع الصحف القومية التي تديرها الهيئة الوطنية للصحافة، حيث تقرر تسليم شهادات اكتمال الإخطارات المقدمة من الهيئة إلى المجلس الأعلى وفقًا لأحكام قانون المجلس رقم 180 لسنة 2018 واللوائح الصادرة تنفيذًا له. اضغط هنا

• **بتاريخ 20 أبريل 2021:** نظم المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، برئاسة الكاتب الصحفى كرم جبر، احتفالية كبرى يوم الثلاثاء الموافق 20 أبريل 2021، لتسليم التراخيص للقنوات الفضائية والمواقع الإلكترونية التي وفقت أوضاعها وفقًا للقانون رقم 180 لسنة 2018، وذلك بحضور الممثلين القانونيين للقنوات الفضائية والمواقع الإلكترونية التي وفقت أوضاعها لاستلام التراخيص الجديدة التي أصدرها المجلس.اضغط هنا

• **بتاريخ 7 مايو 2021:** قرر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، برئاسة الكاتب الصحفي كرم جبر، تخصيص الفترة من 23 مايو حتى 30 مايو، كمهلة أخيرة لقبول طلبات توفيق الأوضاع بالنسبة للصحف والقنوات والمواقع الإخبارية، وذلك يوميًا من الساعة 12 حتى 2 ظهرًا بمقر المجلس بماسبيرو.اضغط هنا

• **بتاريخ 6 يونيو 2021:** أعلن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والأكاديمية الوطنية للتدريب، عن فتح باب تلقى طلبات الراغبين في حضور أول دورة تدريبية للقيادات الإعلامية والصحفية. اضغط هنا

• **بتاريخ 24 يونيو 2021:** قرر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، برئاسة الكاتب الصحفي كرم جبر، اليوم، تعيين المستشار محمود فوزي، نائب رئيس مجلس الدولة، أمينًا عامًا للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، ندبًا كليًا من مجلس الدولة. اضغط هنا

يتناول هذا الجزء من التقرير أهم المستجدات القرارات والتوصيات التي اتخذتها الهيئة الوطنية للصحافة خلال الربع الثاني من عام 2021؛ ونعرض فيما يلي أبرز هذه المستجدات:

• **بتاريخ 3 أبريل 2021:** أصدرت الهيئة الوطنية للصحافة برئاسة الكاتب الصحفي عبدالصادق الشوربجي، 6 قرارات حملت أرقام من 9 إلى 15 لسنة 2021، بشأن تعيين رؤساء مجالس إدارات الصحف القومية، ووكالة أنباء الشرق الأوسط. اضغط هنا

• **بتاريخ 5 أبريل 2021:** أصدرت الهيئة الوطنية للصحافة، برئاسة الكاتب الصحفي، عبدالصادق الشوربجي، 8 قرارات حملت أرقام من 22 لـ 29 لسنة 2021، بشأن تشكيل مجالس إدارات الصحف القومية.اضغط هنا

• **بتاريخ 23 أبريل 2021:** قررت الهيئة الوطنية للصحافة، تعيين خالد عبد المنعم رئيسًا لتحرير الأهرام الرياضي، ودمج جريدة الرأي للشعب مع جريدة الجمهورية لتصبح ملحق أسبوعي، وتغيير دورية كتاب الجمهورية الصادر عن مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر لتصبح ربع سنوية، ويتولي عبد النبي الشحات رئاسة تحريره. اضغط هنا

• **بتاريخ 25 أبريل 2021:** اعتمدت الجمعية العمومية لمؤسسة دار المعارف، برئاسة المهندس عبد الصادق الشوربجي رئيس الهيئة الوطنية للصحافة، القوائم المالية لمؤسسة دار المعارف عن الأعوام المالية 2016/2017 – 2017/2018 – 2018/2019 واللائحة الإدارية الجديدة.اضغط هنا

• **بتاريخ 26 مايو 2021:** أخطرت الهيئة الوطنية للصحافة، المؤسسات الصحفية القومية المختلفة، بتشكيل لجان تقصي الحقائق حول ميزانيات السنوات الماضية في المؤسسات، و التي بحثتها الهيئة خلال اجتماعاتها مع الجمعيات العمومية للمؤسسات الصحفية القومية.اضغط هنا

• **بتاريخ 2 يونيو 2021:** شهد الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمهندس عبد الصادق الشوربجي رئيس الهيئة الوطنية للصحافة، توقيع بروتوكول تعاون بين الجانبين، جاء البروتوكول الأول بين وزارة الاتصالات والهيئة الوطنية للصحافة، لإنشاء تطبيق صحفى إلكتروني؛ وذلك تماشيًا مع التطورات التكنولوجية المتلاحقة في صناعة تكنولوجيا المعلومات؛ والبروتوكول الثاني بين وزارة الاتصالات ومؤسسة أخبار اليوم إحدى المؤسسات الصحفية القومية لتطوير البنية التكنولوجية للمؤسسة.اضغط هنا

• **بتاريخ 30 يونيو 2021:** عقد كل من المهندس عبد الصادق الشوربجي رئيس الهيئة وضياء رشوان نقيب الصحفيين ومجدي البدوي رئيس النقابة العامة، عدة جلسات تشاورية بمناسبة إصدار مجالس الإدارة والجمعيات العمومية للمؤسسات الصحفية القومية التابعة للهيئة لائحة إدارية للعاملين بالمؤسسات الصحفية القومية.اضغط هنا

يتناول هذا الجزء من التقرير أهم المستجدات، وكذلك القرارات والتوصيات التي اتخذتها الهيئة الوطنية للإعلام خلال الربع الثاني من عام 2021؛ وفيما يلي أبرزها:

• **بتاريخ 13 أبريل 2021:** أعلنت الهيئة الوطنية للإعلام برئاسة حسين زين، عن الاستعداد لإطلاق أول وأكبر برنامج تليفزيوني عربي مشترك بعنوان "بيت للكل"، يهدف الى تقديم رسالة إعلامية تحمل رؤى الدول العربية المشاركة تجاه كافة القضايا، مؤكدة إنهاء كافة الاستعدادات لانطلاق البرنامج الجمعة المقبل الموافق 16 أبريل 2021.اضغط هنا

• **بتاريخ 14 أبريل 2021:** قال حسين زين رئيس الهيئة الوطنية للإعلام، أنه تمت إحالة قرار وزارة الأوقاف بمنع الشيخ عبدالفتاح الطاروطي من العمل الدعوي بالمساجد، للإذاعة المصرية.اضغط هنا

• **بتاريخ 18 أبريل 2021:** انتهى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة برئاسة الدكتور صالح الشيخ من الموافقة على إعادة التعيين بالمؤهل الأعلى والمعروف بـ "التسوية" لعدد 649 موظفًا بقطاع الهندسة الإذاعية بالهيئة الوطنية للإعلام، وقام بإرسال موافقته إلى وزارة المالية لإعمال شئونها.اضغط هنا

• **بتاريخ 22 أبريل 2021:** أصدر حسين زين رئيس الهيئة الوطنية للإعلام، القرار رقم 419 لسنة 2021 بإصدار لائحة موارد بشرية جديدة للهيئة، بحيث تلغى لائحة نظام شؤون العاملين الصادرة بقرار رئيس مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتليفزيون رقم 590 لسنة 1996، كما يلغي كل حكم يخالف أحكام اللائحة المرفقة، فيما بدأ العمل باللائحة الجديدة أمس الأربعاء الموافق 21 أبريل 2021.اضغط هنا

• **بتاريخ 5 مايو 2021:** طالب حسين زين رئيس الهيئة الوطنية للإعلام رؤساء قطاعات المبنى بإعداد عدد من الخطط والرؤى المستقبلية لتطوير العمل والبحث عن أفكار جديدة تساهم في جلب موارد مالية تساعد الهيئة في الخروج من العثرات المادية التي تعاني منها حاليًا، كما طلب زين من كل رئيس قطاع تقرير يفيد الانجازات التي قام بها خلال فترة توليه منصبه ما دعا كل رئيس قطاع بكتابة العديد من النقاط التي نجح فيها والمطالب التي يحتاجها لاستكمال العمل بشكل متميز في المرحلة القادمة.اضغط هنا

• **بتاريخ 3 يونيو 2021:** أكدت الهيئة الوطنية للإعلام برئاسة حسين زين، أنه لا صحة على الإطلاق لما تداولته بعض مواقع التواصل الاجتماعى حول بيع مبنى الإذاعة والتليفزيون بماسبيرو وتحويله لمجمع فندقى، مضيفة أنها شائعة ليس لها أساس من الصحة، يطلقها البعض لإثارة البلبلة وغضب العاملين به.اضغط هنا

• **بتاريخ 10 يونيو 2021:** قالت الهيئة الوطنية للإعلام، إنه في إطار حرصها على توفير خدمات طبية متميزة للعاملين بها، فقد قامت الرعاية الطبية ببذل العديد من الجهود خلال عام مضى من تقديم الخدمات الطبية سواء للعاملين الحاليين أو المحالين على المعاش وبدعم مالي يبلغ ملايين الجنيهات مقابل 1% فقط قيمة اشتراك الرعاية الطبية للمحالين على المعاش، حيث لا يوجد سقف مالي لتلقي العلاج بالرعاية الطبية.اضغط هنا

• **بتاريخ 11 يونيو 2021:** أعلن الدكتور صالح الشيخ رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، الانتهاء من إعادة التعيين بالمؤهل الأعلى والمعروف بـ "التسوية" لعدد 50 موظفًا في قطاع الإذاعة بالهيئة الوطنية للإعلام، وتم إخطار وزارة المالية لإعمال شئونها.اضغط هنا

يتناول هذا الجزء من التقرير؛ أهم القرارات والتوصيات، وكذلك المستجدات المواقف التي اتخذتها نقابة الصحفيين خلال الربع الثاني من عام 2021؛ ونعرض فيما يلي أبرزها:

• **بتاريخ 2 أبريل 2021:** أعلن خالد ميرى رئيس اللجنة المشرفة على انتخابات التجديد النصفى بنقابة الصحفيين، عن حصول النقابة على دعم مادي من الدولة 125 مليون جنيه خلال عامين وكان الدعم مهم فى أكثر من أمر، الأول أن الجميع حدث له إيذاء بسبب جائحة كورونا، وتم إنفاق حوالى 25 مليون فى مشروع العلاج.اضغط هنا

• **بتاريخ 3 أبريل 2021:** أعلنت اللجنة المشرفة على انتخابات التجديد النصفى لنقابة الصحفيين، عن حصول ضياء رشوان على 1956 صوتًا وفوزه بمقعد النقيب، وفوز الأعضاء: أيمن عبد المجيد بـ 1864 صوتًا، ودعاء النجار بـ1078صوتًا، محمد سعد عبد الحفيظ بـ 1045 صوتًا، ومحمد خراجة بـ 1338 صوتًا، وإبراهيم أبو كيلة بـ 1277 صوتًا، وحسين الزناتى بـ 1201 صوت.اضغط هنا

• **بتاريخ 11 أبريل 2021:** أصدر ضياء رشوان نقيب الصحفيين، بيانًا، بخصوص المذكرة التي تقدم بها 4 من أعضاء مجلس النقابة له للقيام بما أسموه "إنفاذ قانون النقابة ولائحتها"، بعقد اجتماع المجلس لتشكيل هيئة المكتب في مدى لا يتجاوز 3 أيام من انتهاء الانتخابات، وأنه بعد أسبوع من انتهاء الجمعية العمومية، "لم يعد من المقبول في بداية هذه الدورة الجديدة بتجاوز قانون النقابة وانتهاكه".اضغط هنا

• **بتاريخ 12 أبريل 2021:** قرر مجلس نقابة الصحفيين، برئاسة النقيب ضياء رشوان، خلال اجتماعه الذى عقده يوم الاثنين الموافق 12 أبريل تشكيل لجنة للمرأة.اضغط هنا

• **بتاريخ 12 أبريل 2021:** وافق مجلس نقابة الصحفيين في اجتماعه يوم الاثنين الموافق 12 أبريل على اقتراح نقيب الصحفيين بزيادة مبلغ معاش النقابة المقرر للزملاء بجدول المعاشات بنسبة 20% بنفس نسبة زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا، ليرتفع من 1750 جنيهًا إلى 2100 جنيه شهريًا، وذلك بدءًا من الأول من يوليو 2021.اضغط هنا

• **بتاريخ 23 أبريل 2021:** انتهى مجلس نقابة الصحفيين برئاسة النقيب ضياء رشوان، من تشكيل هيئة المكتب ولجانه المختلفة. اضغط هنا

• **بتاريخ 21 مايو 2021:** أصدر ضياء رشوان، نقيب الصحفيين، بيانًا بشأن الجدل الدائر حاليًا حول مدى خضوع بدل التدريب والتكنولوجيا المخصص لأعضاء نقابة الصحفيين، للضريبة على المرتبات وما في حكمها، موضحًا عددًا من النقاط بعد قيامه بالتشاور والاستئناس بآراء وكتابات عدد كبير من أهل الاختصاص والخبرة القانونية والضريبية والمالية والإدارية. اضغط هنا

• **بتاريخ 16 يونيو 2021:** هنأ نقيب الصحفيين ضياء رشوان، الزملاء بمجلة الإذاعة والتليفزيون، للتحويل الدائم والكامل لبدلهم للنقابة والصرف من يوم الأحد الموافق 20 يونيو 2021. اضغط هنا

• **بتاريخ 19 يونيو 2021:** أعلنت لجنة التدريب بنقابة الصحفيين عن افتتاح الدورة التدريبية للمتقدمين للجنة القيد لجدول تحت التمرين وذلك بداية من 26 يونيو 2021، مؤكدة أنه سيتم إعلان أسماء كل مجموعة أسبوعيًا عبر موقع النقابة طبقًا للترتيب الأبجدى كما وردت من لجنة القيد.اضغط هنا

خامسًا- نقابة الإعلاميين

يتناول هذا الجزء أهم القرارات والمستجدات التي اتخذتها نقابة الإعلاميين خلال الربع الثاني من عام 2021؛ ونعرض فيما يلي أهمها:

• **بتاريخ 22 مايو 2021:** حصل الإعلامي تامر أمين مقدم برنامج «آخر النهار» على قناة «النهار»، على تصريح مزاولة المهنة لمدة 3 أشهر، بعدما تقدم بأوراقه إلى نقابة الإعلاميين من جديد للحصول على التصريح، ويأتي هذا الإجراء عقب قرار النقابة في وقت سابق سحب تصريحه لاتهامه بالحديث بأسلوب غير لائق عن الصعايدة.اضغط هنا

• **بتاريخ 13 يونيو 2021:** أعلنت نقابة الإعلاميين عن نجاحها فى تقديم أفضل خدمة طبية لأعضائها، مضيفة أنها تعاقدت مع شركتين كبيرتين فى مجال تقديم الخدمات الطبية بكافة التخصصات وبمظلة تأمينية شاملة لكل أفراد أسرة الإعلامي وبسعر رمزي سنوي. اضغط هنا

• **بتاريخ 20 يونيو 2021:** قال الدكتور طارق سعدة، نقيب الإعلاميين، إن النقابة سترسل، خطابات لعدد من القنوات تتضمن أسماء الذين يعملون بها ولم يقننوا أوضاعهم ضمن الفئات الخمسة التي نص عليها القانون وتخضع لسلطة نقابة الإعلاميين، وهي «التقديم والإخراج والتحرير والإعداد والمراسلة»، موضحًا أن النقابة ستطالب القنوات بضرورة تقنين أوضاع هذه الأسماء للقيد سواء بالقيد في جداول النقابة أو بالحصول على تصريح مزاولة المهنة.اضغط هنا

سادسًا- لجنة الثقافة والإعلام والآثار بمجلس النواب

يتناول هذا الجزء أهم القرارات والمستجدات التي اتخذتها لجنة الثقافة والإعلام والآثار بمجلس النواب خلال الربع الثاني من عام 2021؛ ونعرض فيما يلي أهمها:

• **بتاريخ 12 أبريل 2021:** ناقشت لجنة الثقافة والإعلام والآثار بمجلس النواب، خلال اجتماعها يوم الاثنين 12 أبريل، برئاسة الدكتورة درية شرف الدين، رئيس اللجنة، طلب الإحاطة المقدم من النائب محمد عبد الله زين الدين، بشأن عدم الوفاء بما تم الاتفاق عليه من إدراج وتوفير التمويل لإنشاء قصر ثقافة مدينة إدكو بمحافظة البحيرة.اضغط هنا

• **بتاريخ 7 يونيو 2021:** أصدرت لجنة الإعلام والثقافة والآثار بمجلس النواب، بيانًا، للتوضيح لما تم تداوله بشأن إيقاف البث الفضائي للقنوات الإقليمية والاكتفاء بالبث الأرضي بدءًا من القناة الثالثة للقناة الثامنة.اضغط هنا

سابعًا- قرارات صادرة من جهات أخرى

يتناول هذا الجزء أهم القرارات والتوصيات التي اتخذتها الجهات التنفيذية والقضائية تجاه الصحافة والإعلام خلال الربع الثاني من عام 2021؛ ونعرض فيما يلي أهمها:

• **بتاريخ 11 أبريل 2021:** قررت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة، حجز الدعوى المقامة من المستشار مرتضى منصور، رئيس نادي الزمالك السابق، ضد قرار المجلس الأعلى للإعلام بمنع ظهوره في وسائل الإعلام لمدة شهرين للحكم بجلسة 13 يونيو المقبل. اضغط هنا

• **بتاريخ 29 مايو 2021:** فيما يخص قضية "بدل الصحفيين، قضت المحكمة الإدارية العليا الدائرة الثامنة فحص بمجلس الدولة، فى الطعن رقم 36696 لسنة 59 قضائية عليا، باعتبار الطعن المقام الجهة الإدارية كأن لم يكن وتأييد الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية، برئاسة المستشار الدكتور محمد عبد الوهاب خفاجى نائب رئيس مجلس الدولة، في الدعوى رقم 2562 لسنة 67 قضائية بجلسة 25 يونيو 2013 بكامل حيثيات. اضغط هنا

يتناول هذا القسم من التقرير أبرز الأحداث الهامة والمستجدات التي أثرت على بيئة الحريات الصحفية والإعلامية خلال الربع الثاني من عام 2021، أو تلك الأحداث التي شغلت جموع الصحفيين والإعلاميين خلال هذه الفترة.

وفي هذا الإطار يتناول هذا القسم؛ تسليط الضوء على إجراءات انعقاد الجمعية العمومية للصحفيين والانتهاء من انتخابات التجديد النصفي للنقابة وما تلاها من أحداث، كما يتناول ذلك القسم عدد من الإشكاليات والقضايا المتعلقة بـ"بدل الصحفيين" والتي شغلت الجماعة الصحفية على مدار الأشهر الثلاثة الماضية من عام 2021.

وأخيراً يبرز هذا التقرير واقعتي إغلاق كلاً من (مصر العربية، أوبرا نيوز هوب) بسبب الظروف المجحفة التي لا تساعد على استمرار العمل الصحفي بحرية في مصر؛ مما أجبر العديد من المواقع الإلكترونية على الإغلاق، وهو ما انتهت إليه تجربة موقع "مصر العربية" الإخباري المستقل الذي أعلن عن توقف نشاطه بشكل كامل خلال الربع الثاني من 2021، وقد تبعه في ذلك منصة "أوبرا نيوز هوب".

- **أولاً- انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين 2021.. وما بعدها: نظرة سريعة :**

شهد الربع الثاني من عام 2021؛ وتحديداً في الثاني من إبريل، الانتهاء من انعقاد الجمعية العمومية للصحفيين، وكذلك إجراء انتخابات التجديد النصفي للنقابة، حيث انعقدت الجمعية العمومية بنادي المعلمين بالجزيرة بمحافظة الجيزة بعد تأجيلها مرتين؛ الأولى في 5 مارس 2021 لعدم اكتمال النصاب القانوني لانعقاد "الجمعية"، أما المرة الثانية كانت في 19 مارس 2020 وتم تأجيلها بسبب عدم إمكانية إجراء الانتخابات داخل مبنى النقابة فقط لما يمثل ضرراً لا يمكن تجنبه في ظل جائحة كورونا، وذلك بعد رفض وزارة الداخلية إقامة سرادق أمام النقابة، ورفض وزارة الصحة الإشراف على الانتخابات.

وبعد اكتمال النصاب القانوني للجمعية العمومية؛ دعت اللجنة المشرفة على الانتخابات الصحفيين لعقد الجمعية العمومية ومناقشة جدول الأعمال، وانتهت "الجمعية" إلى رفض ميزانية النقابة للعامين السابقين، وقرر الأعضاء إعادة التفاوض مع الحكومة والبرلمان لتعديل قانون الصحافة وإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر.

وفور الانتهاء من جدول الأعمال؛ اتجه الصحفيون للمشاركة في التصويت لانتخابات التجديد النصفي، لاختيار نقيباً لهم من بين 6 مرشحين تقدموا لشغل المنصب، كانوا جميعهم من الذكور، ولم تتقدم أي سيدة لشغل منصب النقيب، كما احتل المرشحون من المؤسسات القومية على مقعد النقيب النسبة الأعلى بين المرشحين بنسبة 50% من إجمالي المرشحين، بواقع (3) مرشحين، بينما ترشح اثنان من الصحفيين المنتمين للصحف الحزبية، وترشح صحفي وحيد منتمي إلى جريدة المشهد الخاصة. انظر الأشكال (1 – 2).

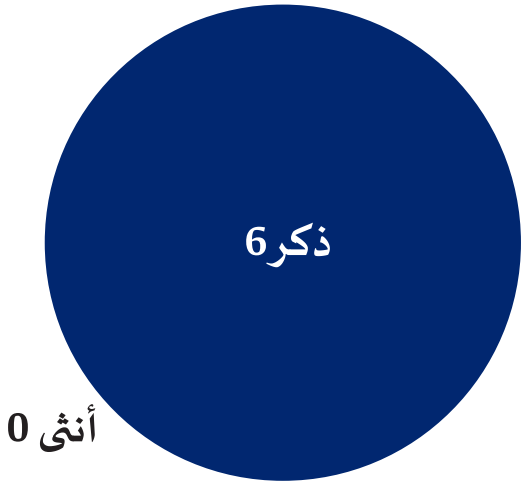

شكل (1) توزيع المرشحين لمنصب النقيب
طبقًا للنوع الاجتماعي

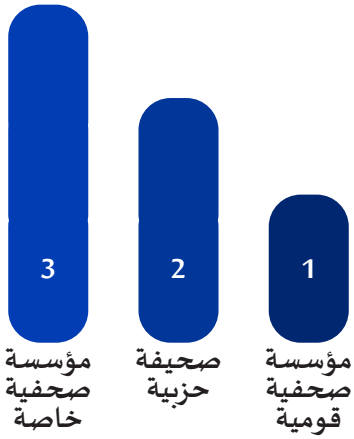

شكل (2) توزيع المرشحين لمنصب النقيب
طبقاً لنوع جهة العمل

وبجانب انتخاب نقيبًا للصحفيين، قام الصحفيون باختيار (6) أعضاء لمجلس النقابة من بين (55) مرشحًا نصفهم من المنتمين إلى المؤسسات القومية، بواقع (28) مرشحًا، في مقابل ترشح (19) صحفيًا من المنتمين إلى الصحف الخاصة بما يمثل نسبة 34.5%، بينما ترشح 5 صحفيين من المنتمين إلى الصحف الحزبية يمثلون نسبة 9%، بالإضافة إلى ترشح 3 صحفيين يعملون بشكل حر يمثلن نسبة لا تزيد عن 5.5% من إجمالي أعداد المرشحين/ات انظر شكل (3).

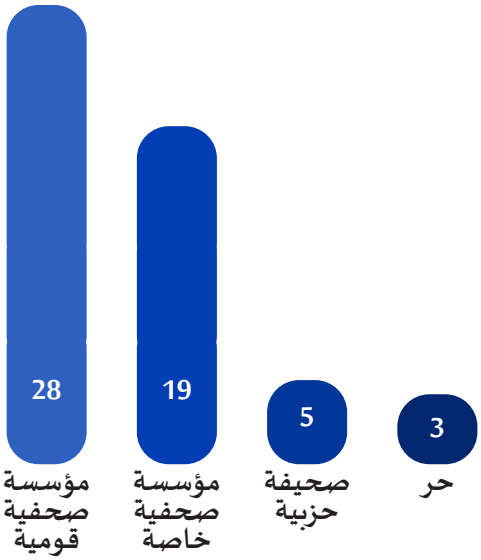

شكل (3) توزيع المرشحين/ات لعضوية المجلس طبقاً لنوع جهة العمل

وفي نهاية يوم الثاني من أبريل 2021، كان عدد الحضور باللجان العامة بنادي المعلمين نحو 3944 صحفي/ة، وأسفرت نتائج الانتخابات عن بقاء نقيب الصحفيين، ضياء رشوان، في منصبه للدورة الثانية على التوالي وقد حصل على 1956 صوت، وفاز كلاً من: محمد خراجة بـ 1338 صوت، إبراهيم أبو كيلة بـ 1277 صوت، وحسين الزناتى بـ 1201 صوت بمقاعد عضوية المجلس لفوق السن، بينما فاز بمقاعد عضوية المجلس تحت السن كلاً من: أيمن عبد المجيد بحصوله على 1864 صوت، ودعاء النجار بـ1078 صوت، ومحمد سعد عبدالحفيظ 1045 صوت، وبهذه النتائج ضم المجلس عضوين جديدين هما؛ دعاء النجار وإبراهيم أبو كيلة، بدلاً من جمال عبد الرحيم وعمرو بدر.

ويعد فوز الصحفية دعاء النجار أبرز النقاط الإيجابية التي حدثت على صعيد نتائج الانتخابات كونها أول أنثى تستطيع الفوز بمقعد في مجلس النقابة منذ عام 2015، وخاضت "الصحفية" الانتخابات وسط غالبية من الذكور بنسبة تساوي 85.5% من إجمالي المرشحين، بينما مثلن الإناث (8) صحفيات يشكلن 14.5% من إجمالي المرشحين/ات.

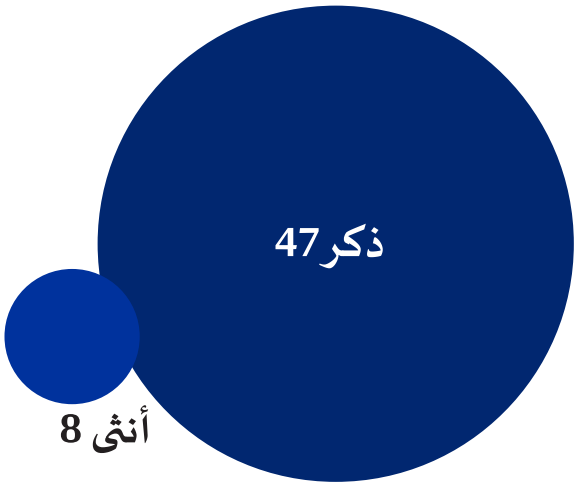

شكل (4) توزيع المرشحين/ات لعضوية المجلس طبقاً للنوع الجتماعي

وأفرزت النتائج عن فوز خمسة مرشحين من المنتمين إلى المؤسسات القومية، موزعين على كل من (الأخبار، الأهرام، روز اليوسف، ودار التحرير)، بينما انتزع الصحفي بجريدة الشروق الخاصة، محمد سعد عبد الحفيظ، مقعد وحيد، وهو ما يشير إلى الحشد والتوجيه الذي تُتهم به المؤسسات القومية لدعم صحفيها، كما يُلاحظ فوز ثلاثة رؤساء تحرير لصحف قومية من إجمالي ستة أعضاء مجلس جرى انتخابهم بخلاف النقيب، كما أبقت النتائج على نقيب الصحفيين إضافة إلى أربعة أعضاء من المجلس السابق، وخسر كل من جمال عبد الرحيم، وكيل أول النقابة، وعمرو بدر، رئيس لجنة الحريات، مقاعدهم.

وفي إطار اهتمام مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام بمتابعة عملية الانتخابات وإجراءات انعقاد الجمعية العمومية العادية للصحفيين، قدم "المرصد" تقريراً بهدف الكشف عن نتائج متابعته للانتخابات، وتسليط الضوء على جميع جميع إجراءات انعقاد الجمعية العمومية، ويتكون التقرير من أربعة أقسام رئيسية، تناول القسم الأول منه فترة ما قبل الانتخابات وتضارب التصريحات حول إمكانية إجرائها، ثم الدعوة إلى انعقادها وتأجليها مرتين إلى أن انتهت إلى الانعقاد في 2 أبريل 2021، وتناول القسم الثاني قراءة تحليلية وإحصائية لكشوف المرشحين/ات لانتخابات الصحفيين.

بينما يتناول القسم الثالث قراءة في جدول أعمال الجمعية العمومية ونتائج الانتخابات وما تلاها، وذلك بعد اكتمال النصاب القانوني اللازم لانعقاد الجمعية العمومية، وأخيراً تناول القسم الرابع من هذا التقرير تحليل البرامج التي أعلن عنها المرشحين/ات، وقد ركز الباحث على تسليط الضوء وتحليل النقاط البرنامجية التي تتناول أبرز القضايا والملفات التي شغلت الجماعة الصحفية خلال فترة المجلس السابق (2019 – 2021). للإطلاع على التقرير كاملاً اضغط على الرابط.

وكشف القسم الرابع من التقرير المشار إليه عن عدد من السلبيات التي مثلت أنماطًا تكررت في غالبية البرامج المُعلن عنها، من أبرزها؛ عدم وجود نقاط برنامجية واضحة ومحددة يمكن تطبيقها لعلاج القضايا التي طرحها "المرصد" على المرشحين، كثرة الشعارات الانتخابية غير الواقعية، وصعبة التحقيق، في مقابل الإقلال من النقاط البرنامجية الواقعية.

وبعد انتهاء الانتخابات؛ أعلن قطاع من الصحفيين، من بينهم عضوين من مجلس النقابة قدما مذكرة عبرا فيها عن رصدهم لمخالفات كبيرة قد تبطل إجراءات الانتخابات ونتائج التصويت، منها؛ إدراج اللجنة المشرفة على انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين اسم مرشح على الرغم من عدم تقدمه بأوراق ترشحه للجنة، وكذلك مخالفة قرار نقابة الصحفيين القاضي بقيام عضو الجمعية العمومية المتواجد كمتابع داخل كل لجنة بالتوقيع على محضر الفرز، كما تم رصد أخطاء جوهرية في جمع الأصوات واحتسابها، واستطاع بعض المرشحين تصحيح الأخطاء بعد مشادات كلامية مع رؤساء اللجان، وكذا قيام عدد من رؤوساء اللجان بفرز بطاقات العضوية أولًا، أو فرز أصوات النقيب والعضوية في آن واحد، بالمخالفة لتعليمات رئيس اللجنة القضائية لرؤساء اللجان الفرعية ببدء الفرز على منصب النقيب.

وقد أعلم نقيب الصحفيين في اجتماع مجلس النقابة يوم 12 أبريل 2021، العضوين مقدمي المذكرة، بأن المجلس لا يملك من السلطة أو الاختصاص ما يمكنه من التصدي لما جاء بالمذكرة من أمور قانونية خطيرة، وأنه أمام أحد اختيارين: إما أن يحيل المذكرة باسميهما للنيابة العامة ليتقدما لها بكل ما لديهما، وإما أن يسحباها رسمياً ويلجئا للجهة القضائية التي يرونها مختصة للتحقيق فيما ورد بها.

وبعد مرور ثلاثة أيام على اجتماع المجلس؛ قرر نقيب الصحفيين، ضياء رشوان، إحالة المذكرة بصورة رسمية للنائب العام باسم الصحفيين لاتخاذ ما يراه من إجراءات قانونية للتحقيق فيما ورد بها، وذلك وفقاً للمادة 52 من قانون نقابة الصحفيين التي تمنح الحق لنقيب الصحفيين في تمثيل النقابة أمام الجهات القضائية، وفي يوم الاحد الموافق 23 مايو؛ أعلن هشام يونس ومحمود كامل عضوا مجلس نقابة الصحفيين، واللجنة المشرفة على انتخابات الصحفيين، أنه استكمالًا للمذكرة التي تقدما بها عقب انتخابات التجديد النصفي لمجلس نقابة الصحفيين، حول ملابسات ماجرى وما شهداه كعضوين في اللجنة المشرفة على الانتخابات، فقد أقاما الدعوى رقم 45807 لسنة 75 شق عاجل أمام محكمة القضاء الإداري للمطالبة بوقف إعلان نتيجة انتخابات مجلس النقابة وما يترتب على ذلك من آثار، أخصها إعادة فرز الأصوات بحضور المرشحين ومندوبيهم.

وبعد الانتهاء من إجراءات الانتخابات؛ التفت المجلس الجديد إلى ترتيب الأوراق الداخلية للجان المجلس، وانتهى المجلس من تشكيل هيئة المكتب ولجانه المختلفة في 23 من أبريل 2021، والذي تم فيه إقرار لجنة المرأة بعد مطالبات كثيرة بتنشيطها لدعم الصحفيات والعمل على مشاكلهن.

وجاءت التشكيلات كالآتي:

- ضياء رشوان نقيب الصحفيين ورئيس صندوق التكافل والمشرف على لجنة الحريات.
- خالد ميري وكيل النقابة ورئيس لجنتى القيد والتحقيق.
- إبراهيم أبو كيلة وكيل النقابة ورئيس لجنتى التسويات والتشريعات.
- محمد شبانة السكرتير العام.
- حسين الزناتي أمين الصندوق ورئيس هيئة التأديب وعضو لجنة القيد.
- أيمن عبد المجيد وكيل النقابة ومقرر لجنة الرعاية الاجتماعية والصحية ولجنة النشاط وعضو القيد الاستئنافي وعضو هيئة التأديب.
- محمد يحيي يوسف مقرر لجنتي الإسكان والخدمات والتكنولوجيا والسكرتير العام المساعد وعضو لجنة القيد وعضو هيئة التأديب.
- حماد الرمحي مقرر لجنة التدريب والسكرتير العام المساعد وعضو لجنة القيد الاستئنافية.
- دعاء النجار مقرر لجنتي الحريات وشئون المرأة والمشرف العام على جوائز الصحافة المصرية.

ثانيًا- إشكاليات البدل تستحوذ على نقاشات الصحفيين في الربع الثاني من 2021:

احتلت عدد من القضايا المتعلقة بـ"بدل الصحفيين" صدارة الموضوعات التي شغلت الجماعة الصحفية على مدار الأشهر الثلاثة الماضية من عام 2021، لعدة أسباب منها إعلان الحكومة المصرية أواخر شهر مارس 2021 زيادة البدل بنسبة 20%، وما تبع ذلك من جدل حول إمكانية فرض ضريبة عليه، وسط بروز أزمات تنظيمية متعلقة بصرف البدل للصحفيين بمجلة الإذاعة والتليفزيون، بالتوازي مع صدور حكم قضائي يؤكد أنه حق لصيق لمهنة الصحافة وليس منحة من جهة الإدارة.

1. البدل حق أم منحة.

بدل الصحفيين عبارة عن مبلغ مالي يُمنح شهريًا لجميع الصحفيين المقيدين بجدول المشتغلين بالنقابة أياً كانت الصحيفة التي يعملون بها قومية أو مستقلة أو حزبية أو وكالات أنباء وسواء كانت مطبوعة أو رقمية، ويجرى صرفه تحت بند التدريب والتمكين من مواكبة التكنولوجيا الحديثة.

تم استحداث "البدل" فى عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات كورقة لترجيح كفة النقيب الذى تريده السلطة التنفيذية، وتم صرفه أول مرة بعد انتخابات النقابة عام 1981 في فترة ولاية صلاح جلال، وبلغت قيمته وقتها 10 جنيهات، ودأب المرشحين على منصب النقيب منذ هذا التاريخ بالتلويح بورقة "زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا" باعتباره عنصرا حاسما في الفوز بالمقعد، ولم يكسر هذه القاعدة سوى الكاتب الصحفى جلال عارف، الذي فاز على الكاتب الصحفي صلاح منتصر عام 2003، رغم حصول الأخير على وعد حكومي بزيادة البدل.

وعلى مدار العقود الماضية شهد البدل عدة زيادات اقترنت جميعها بانتخابات النقابة، حيث تضاعف من 10 جنيهات إلى 20 جنيها فى عهد النقيب الراحل إبراهيم نافع، ثم 100 جنيه فى أوائل التسعينات فى عهد مكرم محمد أحمد، وتوالت الزيادات حتى وصل إلى 1200 جنيه عام 2013، ثم أصبح 1380 جنيهاً، ثم 1680 جنيهاً، ليصل إلى 2100 في عهد نقيب الصحفيين الحالي ضياء رشوان. وفى مارس الماضى 2021 قرر مجلس الوزراء زيادة البدل 20% بقيمة 420 جنيها، ليصبح 2520 جنيه في يوليو 2021.

وبينما يستعد الصحفيون لصرف الزيادة الجديدة فى يوليو، ينظر القضاء دعاوى قضائية تطالب بأن تكون الزيادة سنوية، وغير مرتبطة بانتخابات النقابة أو بشخص النقيب، وذلك بسبب عدم وجود قانون صادر من السلطة التشريعية أو لائحة صادرة من السلطة التنفيذية تنظم تقرير منح بدل التدريب والتكنولوجيا لعموم الصحفيين، إلا أن الحكومة المصرية ممثلة فى وزارة المالية اعتادت على صرف ذلك البدل للصحفي المنتسب لنقابة الصحفيين منذ 40 عامًا بصورة منتظمة، ومن ثم فإن تكرار صرف ذلك البدل سنوات طويلة ومداومة تطبيقه على نحو اكتسب معه بمضي الزمن منزلة ملزمة في ضمير رجال الإدارة وفى اعتقادهم وذهن القائمين على مسار العمل الإداري فإنه بذلك يرتفع إلى قيمة القواعد القانونية بما يستوجب الالتزام بها كقاعدة قانونية إدارية وعرفاً إدارياً من القواعد الراسخة للقانون الإداري، ومن ثم فلا يجوز للجهة الإدارية تعطيل صرف ذلك البدل للصحفيين المقيدين بجدول النقابة ومنهم المدعى، وفقًا لحكم صادر عن محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية.

كما قضت المحكمة الإدارية العليا فى أواخر مايو 2021، باعتبار الطعن المقام من الحكومة «كأن لم يكن»، وتأييد الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى بالإسكندرية برئاسة المستشار الدكتور محمد عبدالوهاب خفاجى، نائب رئيس مجلس الدولة، بأحقية صحفي عضو بنقابة الصحفيين «جدول المشتغلين»، في صرف بدل التدريب والتكنولوجيا، باعتباره مقيدًا بجداول النقابة وصرف الفروق المالية له، وما يترتب على ذلك من آثار أخصها إلزام الجهة الإدارية باتخاذ إجراءات منح ذلك البدل لجميع الصحفيين المقيدين بجدول النقابة أياً كانت الصحيفة التي يعملون بها قومية أو مستقلة أو حزبية أو وكالات أنباء وسواء كانت مطبوعة أو رقمية.

ورأت محكمة القضاء الإدارى، أن بدل التكنولوجيا ليس منحة من جهة الإدارة إن شاءت منحتها تارة، وإن رغبت منعتها تارة أخرى، وإنما هو حق لصيق للحياة المهنية للصحفي بدونه لا تستطيع الصحافة وضع الحقائق أمام أعين الشعب و تبصيره بما يجري حوله من إنجازات، وناشدت المحكمة المشرع تقنين هذا البدل بعد أن صار لصيقا بالحياة المهنية لا ينفك عن الصحفى وإعادة تقدير قيمته، وأوضحت أن علة بدل التكنولوجيا إتاحة الفرصة للصحفيين للاستعانة بأدوات العصر لمواجهة تحديات تطور فنون صناعة الصحافة، وذلك لأن التسلح التكنولوجي يكفل للصحافة المصرية أن تكون عابرة للحدود والقارات وقادرة على مخاطبة الرأي العام العالمي، وبناء شخصية الصحفي الموسوعي في عالم التخصص القاعدة الصلبة لبناء الحصن المنيع للدفاع عن حقوق المجتمع، وبدون وسائل التكنولوجيا تكبل حركة الصحفي ويتحول إلى مجرد موظف لا تظهر قدراته الحقيقية وإسهاماته المهنية.

2. الصحفيون ينتفضون ضد "ضريبة البدل".

بعد هذا القرار الأخير المعني بزيادة البدل؛ شهدت الجماعة الصحفية في نهاية شهر مايو 2021، حالة من الجدل، بسبب الأخبار المتداولة حول اعتزام مصلحة الضرائب المصرية فرض ضريبة دخل قيمتها 10% على بدل التدريب والتكنولوجيا المخصص لأعضاء نقابة الصحفيين، وإزاء هذا الجدل، أصدر ضياء رشوان نقيب الصحفيين، بيانًا رسميا، كشف فيه عن وجود خلاف حول خضوع البدل للضريبة من عدمه في الكتاب الدوري الداخلي لرئيس مصلحة الضرائب المصرية رقم (18) لسنة 2010.

وأوضح رشوان فى بيانه، أنه رغم من انحياز الكتاب الدوري المشار لخضوع البدل للضريبة على المرتبات، إلا أن أحد عشر عاما مرت منذ صدوره، ولم يتحول خلالها هذا الكتاب لقرار من مصلحة الضرائب يبلغ لجهتي صرف البدل وهما نقابة الصحفيين والمؤسسات الصحفية القومية، فلم تتلق أي منهما أي مخاطبة بهذا الشأن طوال تلك الفترة، مشيرًا إلى أنه رغم تكرر انحياز مصلحة الضرائب المصرية لرأي إخضاع البدل للضريبة على المرتبات في مذكرة داخلية أخيرة بتاريخ 2021/5/6 مرفوعة لرئيس المصلحة، إلا أنه لم يصدر بناء عليها أي قرار تخاطب به الجهتين ذوي الصفة المشار إليهما سابقا، أي نقابة الصحفيين والمؤسسات الصحفية القومية حتى اللحظة، وحيث أن الخلاف حول خضوع البدل للضريبة من عدمه لا يزال قائما، فإن نقابة الصحفيين سوف تتبنى وتعلن رأيها استنادا إلى أحكام القضاء الإداري النهائية في شأن البدل وقانون الضريبة على الدخل، بأن البدل لا يخضع للضريبة على المرتبات وما في حكمها.

وكشف نقيب الصحفيين عن استمرار قيام النقابة بصرف البدل وفق نفس القواعد المطبقة عليه منذ بدء إقراره، والتي تعتبره غير خاضع للضريبة على المرتبات، داعيًا المؤسسات الصحفية القومية إلى مواصلة كل منها تطبيق ما استقرت عليه بداخلها من قواعد لصرف البدل خلال الفترات الماضية، وأن تنحاز لرأي النقابة بأنه غير خاضع للضريبة على المرتبات وما في حكمها.

وقرر نقيب الصحفيين استنادا للمادة رقم (52) من قانون النقابة والتي تخوله تمثيل النقابة أمام الجهات القضائية والإدارية، رفع دعوى مستعجلة أمام القضاء الإداري للمطالبة بتطبيق صحيح تفسير أحكام القضاء الإداري الباتة في شأن البدل ونصوص قانون الضريبة على الدخل، بعدم خضوع البدل للضريبة على المرتبات وما في حكمها.

وأشار رشوان إلى أمرين مهمين فيما يخص هذه الدعوى: الأول أنها ستتعامل مع الكتاب الدوري والمذكرة الصادرين بداخل مصلحة الضرائب المصرية المشار إليهما سابقا، باعتبارهما قرارين إداريين يجوز الطعن عليهما أمام القضاء الإداري، أو ستطعن على القرار السلبي بالامتناع عن إصدار قرار من مصلحة الضرائب المصرية بعدم خضوع بدل التدريب والتكنولوجيا للضريبة على المرتبات وما في حكمها. أما الأمر الثاني هو أنه ستتم الاستعانة في رفع الدعوى بمحامين متخصصين في المنازعات الضريبية وخبراء ضالعين ماليين في نفس المجال لحسم هذا الأمر قضائيا.

3. إشكاليات تنظيمية متعلقة بالبدل.

ومن الناحية التنظيمية تشهد عملية صرف بدل الصحفيين إشكالية كبيرة، تتمثل فى أن قواعد الصرف الحالية موزعة بين نقابة الصحفيين والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام والهيئة الوطنية للصحافة، والهيئة الوطنية للإعلام.

ووفقا للوضع الراهن، تحول وزارة المالية "البدل" إلى المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الذي بدوره يرسله إلى ثلاث جهات كالآتي:

- نقابة الصحفيين: ليمنح إلى الصحفيين بالمؤسسات الخاصة والحزبية.
- الهيئة الوطنية للصحافة: ليمنح إلى الصحفيين العاملين بالمؤسسات القومية.
- الهيئة الوطنية للإعلام: ليمنح إلى العاملين بمجلة الإذاعة والتليفزيون.

ووفقاً لهذا التنظيم تقوم النقابة بصرف البدل كاملًا للصحفيين بالمؤسسات الخاصة والحزبية بالزيادات المقررة، في المقابل لا يستطيع بعض صحفيو المؤسسات القومية صرف البدل نتيجة فصلهم من مؤسساتهم أو لأسباب تتعلق برفض المؤسسة منحهم البدل.

كما تمتنع بعض الجهات الحكومية عن صرف الزيادات التى تم إقرارها كما هو الحال بالنسبة للهيئة الوطنية للإعلام التي امتنعت خلال السنوات الماضية عن صرف زيادات البدل للعاملين بمجلة الإذاعة والتليفزيون.

وكان عدد كبير من الصحفيين بمجلة الإذاعة والتليفزيون بماسبيرو، تقدموا خلال السنوات الماضية ببلاغ للنائب العام يحمل رقم 2620، ضد حسين زين رئيس الهيئة الوطنية للإعلام، دافعين بتعمد رئيس الهيئة مخالفة القانون، وحجب صرف مستحقاتهم في زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا الذي يحصل عليه جميع الصحفيين المقيدين بجداول المشتغلين بالنقابة.

وفى منتصف يونيو 2021، كشف ضياء رشوان نقيب الصحفيين، عن نجاحه فى تحويل بدل التدريب والتكنولوجيا الخاص بالصحفيين العاملين بمجلة الإذاعة والتليفزيون على نقابة الصحفيين واستمرار صرفه لهم منها بشكل مستمر، وجاء هذا الإعلان بعد جهود شاقة استمرت لفترات طويلة.

وفى يوم الأحد الموافق 20 يونيو 2021 توجه أعضاء النقابة بمجلة الإذاعة والتليفزيون إلى مقر نقابة الصحفيين بشارع عبد الخالق ثروت، لصرف بدل التدريب والتكنولوجيا الخاص بهم من خزينة النقابة عن شهري مايو ويونيو 2021، والبدء في إجراءات استخراج بطاقات السحب الإلكترونية الخاصة بكل منهم للحصول على البدل بعد ذلك شهريا من حساب النقابة.

ولحل هذه الإشكاليات التنظيمية المتعلقة بصرف "بدل الصحفيين" يجب على المؤسسات التنظيمية والصحفية أن ترفع يدها عن صرف البدل، ومن ثم يتم صرف البدل من مقر نقابة الصحفيين لجميع الصحفيين لأن البدل يمنح بالصفة النقابية وليس الوظيفية.

وقد كشف نقيب الصحفيين ضياء رشوان، في أبريل 2021، عن تشكيل مجلس النقابة، لجنة لوضع قواعد جديدة لصرف بدل التدريب والتكنولوجيا، وقال إنه سيطرح على المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، أن يكون صرف البدل مقابل عضوية النقابة وليس شيء آخر، وفقا للأحكام القضائية الصادرة من مجلس الدولة، والتي أكدت أن البدل حق لأعضاء نقابة الصحفيين ولم تضع شروطا أخرى، مشيرا إلى أنه سيتم التفاهم مع وزارة المالية والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام والهيئة الوطنية للصحافة للاستقرار على هذه القواعد، حيث يكون صرف البدل بموجب كارنيه النقابة فقط.

ثالثاً: "مصر العربية – أوبرا نيوز" ينضمون إلى طابور الصحف المغلقة:

أصبحت مُعظم وسائل الإعلام في البلاد تعزف نغمة واحدة، بعدما عمدت الحكومة إلى شراء العديد من المؤسسات الإعلامية بصورة غير مباشرة عبر أحد الأجهزة السيادية، والسيطرة على البعض الآخر عن طريق رجال الأعمال الموالين للجهات التنفيذية، إضافة إلى الترصد بالمؤسسات الصحفية المستقلة عبر اتباع سياسة حجب المواقع الإخبارية الخارجة عن السيطرة، لحرمانها من الوصول إلى قرائها، بالتوازي مع الاعتماد على عدد من القوانين المثيرة للجدل التي جرى إصدارها خلال الفترة من 2015 إلى 2018، وقد مكن كل ذلك السلطة التنفيذية من التحكم في المشهد الإعلامي المصري بالكامل.

وأمام هذه الظروف المجحفة التي لا تساعد على استمرار العمل الصحفي بحرية في مصر؛ تُجبر العديد من المواقع الإلكترونية على الإغلاق وهو ما انتهت إليه تجربة موقع "مصر العربية" الإخباري المستقل الذي أعلن عن توقف نشاطه بشكل كامل خلال الربع الثاني من 2021، وقد تبعه في ذلك منصة "أوبرا نيوز هوب".

1. مصر العربية تتراجع أمام المضايقات والانتهاكات.

أصدرت إدارة موقع "مصر العربية" الإخباري، في 14 من أبريل 2021، بيانًا رسميًا أعلنت فيه إغلاق الموقع بشكل نهائي بعد 7 سنوات من العمل، نتيجة التضييقات والضغوط التى تعرض لها الموقع والعاملون فيه طيلة السنوات الماضية، ومنها الحجب فى عام 2017، وإلقاء القبض على رئيس تحريره عام 2018، والإفراج عنه في 2020. وأكد البيان أن الموقع التزم خلال السنوات السبع الماضية بالمعايير المهنية الدولية وميثاق الشرف الصحفي الذي يلتزم به كبار الصحفيين المصريين، إيمانًا منّه بأن الموقع ملكاً لقرائه، فلا رأي في الخبر، مع حق جميع القراء في التعبير عن أفكارهم بحرية في حدود القانون والأعراف العامة.

وعلى الرغم من حجب الموقع منذ 4 سنوات في عام 2017، وتعرض رئيس التحرير، عادل صبري، للاعتقال لنحو عامين ونصف العام تهمة نشر خبر كاذب مترجم عن " نيويورك تايمز"، يتناول الانتخابات الرئاسية التى أجريت فى هذا العام، إلا أن هناك عدد من الصحفيين المنتمين له أصروا على مواصلة الكتابة والنشر بجهد طوعي آملين أن تنتهي الدولة من تقنين أوضاع المواقع الإلكترونية وفقًا للدستور والقانون.

وبعد إخلاء سبيل رئيس التحرير، لم تتوقف المقابلات مع نقيب الصحفيين والهيئات الرسمية، في محاولات قانونية وودية لاستعادة العمل بالموقع، ولم تحصل إدارة الموقع إلا على وعود متكررة بالعودة على مدار الشهور الثمانية الماضية التى سبقت قرار الإغلاق.

وتواصل المرصد المصري للصحافة والإعلام مع عادل صبري رئيس تحرير موقع مصر العربية، للحديث عن أسباب الإغلاق، فأكد أن "مصر العربية" الذي تأسس عام 2014، موقع مصري تابع لشركة مصرية، حصل على ترخيص من الهيئة العامة للاستثمار ووزارة الثقافة وإدارة المصنفات بوزارة الداخلية، وكان ينتظر الحصول على تراخيص مزاولة المهنة من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، وكانت "مصر العربية" أول المواقع التي تقدمت للحصول على الترخيص "ودفعنا 50 ألف جنيه رسوم، ولكن لم نحصل على الترخيص"–على حد تعبيره.

ويروى عادل صبري أنه قبل أن يتعرض موقعه الإخباري، لأي مضايقات، تم التفاوض معه من قبل بعض الجهات فى الدولة المصرية على تحول الموقع إلى الإصدار الورقي بشرط دعم النظام الحالي والاصطفاف حول القيادة السياسية وعدم توجيه أي نقد للحكومة المصرية، ويضيف صبري : "ونتيجة لرفضنا التحول إلى بوق إعلامي للنظام، تلقينا عدة تهديدات من الدولة عبر الأذرع الإعلامية في القنوات الفضائيات، وجرى منع صحفيي الموقع من تغطية المؤتمرات والمناسبات الرسمية فى الوزارات والهيئات الحكومية، وملاحقتهم ومنعهم من التصوير فى الشوارع، وأعقب ذلك هجمات من الأمن على مقر الموقع بحى الدقى بالجيزة عدة مرات بتهم عدم وجود تراخيص، وكانوا يتفاجئون فى كل مرة بأن كل الإجراءات والتصاريح سليمة".

وعن واقعة القبض عليه؛ يقول صبري :" لم أكن رئيس التحرير الوحيد الذى يلقى القبض عليه بسبب خبر الموقع الأمريكي، فقد ألقى القبض أيضًا على رئيس تحرير المصري اليوم، ولكن جرى الإفراج عنه بعد 24 ساعة فقط، أما أنا تفاجئت بأننى متهم بتأسيس موقع إخباري فى منطقة سكنية وبعد إسقاط هذه التهمة، حُبست لأكثر من عامين على ذمة القضية رقم 441 لسنة 2018، وبعد قرار الإفراج عني تواصلت مع المسئولين بالمجلس الأعلى للإعلام ونقابة الصحفيين للسماح لنا بالعودة والعمل ولكن لم يرد علينا أحد سلبًا أو ايجابًا، حين ذلك تأكدنا أن الدولة لا تريد لنا العودة خاصة بعد منح المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، تراخيص مزاولة المهنة لمواقع إخبارية خاصة يديرها زملاء يعملون فى شئون رئاسة الجمهورية، ولذا فضلنا الإغلاق حتى لا نعرض حياة الناس للخطر وحتى لا نواجه السجن مرة أخرى".

ويضيف عادل صبري أنه "تم بيع بعض الأصول لتسديد المستحقات المالية للصحفيين، ومازال علينا حتى الآن ديون لشركات وأفراد، موضحا فى الوقت ذاته أن بعض الأفراد لم يحصلوا على حقوقهم كاملة وأنه تم الاتفاق معهم على الانتظار".

2. "أوبرا نيوز هوب" تلغي نشاطها بسبب اصطدامها بـ"عقبات محلية".

لحق بموقع "مصر العربية الإخباري" مشروع «أوبرا نيوز هاب» –إحدى الخدمات التي يقدمها تطبيق أوبرا نيوز –؛ الذي أعلنت الشركة المالكة له توقف هذه الخدمة بسبب وجود عقبات محلية جعلت من المستحيل استمرار خدمة «أوبرا نيوز هاب» في مصر؛ وهو ما دفع الشركة إلى وقف نشاطها فى مصر تماما يوم 30 أبريل 2021، والتعهد بدفع كافة المستحقات المالية للكتاب.

وعلى مدار عام كامل استطاعت منصة «أوبرا نيوز هاب» ، التي تقوم على فكرة نشر الكتاب مقالاتهم مقابل أرباح مالية يحصلون عليها تقاس وفقا لحساباتهم الخاصة، بعد خصم الشركة هامش ربحها، أن تخلق حالة من النشاط الأدبي والثقافي بين هواة الكتابة الإبداعية وبين الجماعة الصحفية في مصر، ولاسيما شباب الصحفيين، والذين يبحثون عن فرص عمل مناسبة في ظل تدني الأجور لدى الكثير منهم، حيث عملت المنصة على إثراء صناعة المحتوى في مصر؛ وإعطاء الفرصة لعشاق الكتابة لتقديم إبداعاتهم وتحقيق أرباح من ورائها، وتركت التجربة أثراً عميقاً في الوسط الصحفي والإعلامي؛ بل ودفعت شركات وتطبيقات أخرى لمحاكاة الفكرة.

المـــرصـد المصـــري للصـــحافة والإعـــلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني؛، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم توافر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، وإبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.